

بيان دولة قطر ورئيس مجموعة الثمانية (الولايات المتحدة الأمريكية) بشأن انعقاد المنتدى العربي لاسترداد الأموال

التقى في الدوحة في الفترة من 11 - 13 سبتمبر 2012 ممثلو حكومات كل من الأردن، اسبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، بلجيكا، تركيا، تونس، جنوب أفريقيا، جيرسي، جيرنزي، روسيا، سويسرا، العراق، عمان، فرنسا، قطر، كندا، الكويت، لبنان، لختنشتاين، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وذلك لإطلاق أعمال المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة وللمشاركة في تدشين أولى اجتماعاته. وقد استضافت حكومة دولة قطر هذا المنتدى بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها رئيسة مجموعة دول الثمان، وبمشاركة قيمة من مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) الخاصة بالبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأيضاً بمشاركة ممثلي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة ايجمونت والانتربول.

أكد المشاركون على التزامهم بخطة عمل استرداد الأموال التي تم وضعها من خلال الشراكة مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وأصبحت مبادرة استرداد الأموال، منذ انطلاقتها أحد أهم أهداف دعم التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، كما اضحى، السعي لاسترداد العوائد المتأتية من الفساد والتي هُربت إلى الخارج مجالاً هاماً للتعاون مع الدول العربية.

وقد اتفقنا على أنه وفي أعقاب ثورات الربيع العربي أتضح أن قضية استرداد الأموال المنهوبة في أمس الحاجة لأن يتم التركيز عليها في المنطقة ومن قبل المجتمع الدولي وذلك من خلال الاستناد إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعليه فإنه أصبح من الضروري وجود تعاون دولي مكثف يشمل المساعدة الفنية وبناء القدرات والإستجابة لطلبات المساعدة من أجل تطوير جهود استرداد الأموال.

وفي هذا السياق اشار المشاركون إلى أهمية المنتدى ليعمل على توفير:

- حوار بشأن السياسات ليتم رفع درجة الوعي وطرح معايير من شأنها تذليل الصعوبات من أجل استرداد الأموال بشكل فعال.
- التدريب الإقليمي وتحديد الاحتياجات الخاصة بالدول في عملية بناء القدرات.
- قاعدة بيانات خاصة بإجراءات استرداد الأموال والممارسات الفضلى بما يشمل المساعدة القضائية المتبادلة والمتطلبات المشابهة من قبل الدول الشريكة على أن يتم ترجمتها إلى اللغة العربية .
- شبكة اقليمية لجمع الخبرات المكتسبة.

وقد أعربنا عن ادراكنا التام لأهمية الشفافية في تيسير التعاون بشكل فعال، وعبرنا عن تقديرنا لمجهودات عدد من الدول الأعضاء في مجموعة الثمان في اصدار دليل شامل يتم فيه وصف الخطوات المحددة المطلوبة للمساعدة والتعاون في الأمور المتعلقة بتقفي ومصادرة واسترداد العوائد المتأتية من الفساد. وأشرنا إلى أهمية توفير المواد باللغة العربية كلما أمكن ذلك، كما أعربنا أيضاً عن تقديرنا لجهود مبادرة (StAR) في انشاء موقع شامل إلكتروني

يحتوي على كل هذه الارشادات بالإضافة إلى وثائق المنتدى والمصادر الأخرى الخاصة باسترداد الأموال لتكون بمثابة نقطة مرجعية مستمرة، وقمنا بتشجيع الدول على نطاق واسع لجعل هذه الارشادات متاحة باعتبارها وسيلة دعم هامة من أجل التعاون الفعال.

اتفقنا على أهمية تحديد نقاط اتصال لتسهيل الاستفسارات المتعلقة باسترداد الأموال أو طلبات المساعدة القضائية المتبادلة وإحاطة شبكات العاملين ذات الصلة بها علمياً، وأشرنا أيضاً إلى أهمية عزم كل دولة تسعى لاسترداد الأموال لتكوين قوة مهام لاسترداد الأموال تكون بمثابة حلقة الوصل في طلبات التنسيق والتعاون بشأن استرداد الأموال مع مجموعة دول الثمان والدول الأخرى.

أكدنا على الفائدة المتأتية من مراجعة التشريعات والممارسات بغرض دراسة ادخال اصلاحات عليها، بما يشمل تكييفها مع العناصر التي نصت عليها خطة عمل استرداد الأموال والتي من شأنها تبسيط وتسهيل التعاون.

تعهدنا على ضمان تواصل واستمرار اتاحة المساعدات الفنية التي تقدم بواسطة مجموعة دول الثمان والمنظمات الدولية من أجل مساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في جهود استرداد الأموال. وأكد المشاركون على أن المواضيع الرئيسية التي يجب أن تشتمل عليها عملية المساعدة التقنية هي التحقيقات المالية وتحليل الوثائق المالية وتقفي الأموال وتجميد الأموال ومصادرتها وطلب المساعدة الدولية وأدوات استرداد وإدارة الأموال والمواضيع الأخرى التي يتم تحديدها بواسطة الدول التي تقدم طلبات المساعدة.

اتفقنا على أن هنالك سلسلة من التحديات التي تواجه الاسترداد الناجح للأموال، وأن التعقيدات التي تكتنف بناء القضايا والسعي من أجل التعاون الدولي ليست من الأمور التي تخضع لحلول سريعة بغض النظر عن قوة الإرادة السياسية لدى كل طرف من الأطراف. ولتذليل المصاعب أمام هذه الجهود أعربنا عن ادراكنا لأهمية الاصلاح القانوني والمؤسسي بغرض تشجيع جهود فاعلة لاسترداد الأموال، بالإضافة إلى الاتصال بصفة منتظمة بين العاملين في هذا المجال من أجل بناء الثقة وتطوير التفاهم المشترك وتسهيل وتسريع تنفيذ البنود الفعلية المتعلقة بالمساعدة.

اتفقنا على استمرار التعاون في متابعة خطة عمل المبادرة الخاصة باسترداد الأموال وذلك من خلال القيام بأنشطة فردية أو جماعية من شأنها أن تظهر التقدم الحاصل في عناصرها على مدار عام 2013. ونرحب بالعمل الذي تقوم به مبادرة استرداد الأموال المنهوبة StAR والشركاء الآخرين في القيام بأنشطة في قادم الشهور لدعم جهود متابعة خطة العمل مثل القيام بالتدريب والارشاد في المنطقة، وسنقوم بتقديم الدعم والمشاركة في مثل هذه الأنشطة.

وعبرنا عن عميق تقديرنا لدولة قطر لاستضافتها هذا الملتقى الأول للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة، ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل الهام والذي يمثل علامة على الشراكة القوية بين دولنا وأيضاً على دعمنا للتحول في المنطقة، واتفقنا على اللقاء مرة أخرى في العام القادم.

###

